الحرة، خيبة الأمل. فلقد نحت المناقشة نحوا تقليديا وانتهت مرة أخرى الى تشكيل لجنة وزارية، من كل من الأردن والامارات العربية والسعودية وسوريا ومصر والمغرب والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لاجراء اتصالات بالدول العربية والتنسيق معها لوضع برنامج تنفيذى وجدول زمنى لاقامة منطقة حرة للتجارة العربية لعرضه على الدورة القادمة للمجلس. وكنت قد عشت مرحلة الاعلان فى١٩٧١/١/١ عن منطقة تجارة حرة فى زمن المرحوم الدكتور عبد المنعم البنا الذى كان أول من تولى منصب أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٦-١٩٧٣). وتنم المعلومات التى استقيتها من أجواء اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى المشار اليه عن العودة مرة أخرى الى التشبث بالقطرية من خلال قوائم السلع التى تريد الدول استثناءها من التحرير، والمسماة بالقوائم السلبية. وهذه هى نفس العقبات التى عايشناها منذ عام ١٩٧١ حتى اليوم، فهل من رأى رشيد؟

فادية عبد السلام

أود أن أبدأ بشكر منظمى هذه الندوة القيمة، وأن أشكر بشكل خاص أ.د.احمد حسن على المجهود العظيم الذى بذله فى اعداد هذه الورقة التى أثارت الكثير من التساؤلات ووضعتنى فى حرج بالنسبة للاجابة عن بعضها.

فى اعتقادى أننا نستطيع تلخيص حصاد تجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك منذ الخمسينات حتى الآن فى نسب التجارة البينية الحالية سواء على مستوى المنطقة العربية ككل،أو على مستوى التجمعات تحت الاقليمية (مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى)، وكذا على مستوى تكامل أسواق عوامل الانتاج .فعلى مستوى المنطقة العربية لم تتجاوز نسبة التجارة البينية ١٠٪، بينما لم تتجاوز ٦٪ على مستوى مجلس التعاون الخليجى و٤٪ على مستوى اتحاد المغرب العربى.

هذا هو حصاد العمل العربى المشترك فى الفترة التى شهدت مولد اطار قانونى ومؤسسى يشمل العديد من اتفاقيات التجارة منذ توقيع اتفاقية تيسير وتشجيع التبادل التجارى فى عام ١٩٥٣. وتقضى هذه الاتفاقية بتحرير التجارة فى المنتجات الزراعية وفى المنتجات ذات الأصل الطبيعى من الموارد الطبيعية. وفى عام ١٩٨١ حل محلها اتفاقية جديدة لتشجيع وتيسير التبادل

التجارى تشمل كل السلع تقريبا ،صناعية كانت أم زراعية أم طبيعية. ولقد أعدت على نحو أفضل كثيرا من الاتفاقية الأولى. ومع ذلك لم تتجاوز نسبة التجارة البينية على مستوى المنطقة العربية ككل ١٠٪ من تجارتها الخارجية.

شهدت هذه الفترة أيضا توقيع اتفاقية انتقال العمالة فى عام ١٩٥٣، وما أدخل عليها من تعديلات فى عام١٩٧٥، ومن بعدها اتفاقية توحيد الاستثمار وتحرير تدفقات رؤوس الأموال الموقعة فى عام ١٩٨١ تنفيذا لوثائق قمة عمان. ومع ذلك أيضا لم تتجاوز نسبة التجارة البينية بين الدول العربية ١٠٪ من تجارتها الخارجية. ولنا أن نتساءل عن الأسباب الحقيقية وراء ذلك.

لقد سعت الدراسات الأكاديمية الى معرفة هذه الأسباب فى ضوء نظرية الاتحاد الجمركى. وتتراوح الأسباب التى توصلت اليها بين تماثل الهياكل الانتاجية وبدائيتها، وتفاوت مستويات التقدم الاقتصادى فى الدول العربية، وهو مايتبين من مقارنة متوسطات دخل الفرد فيها، فعلى سبيل المثال،يصل متوسط دخل الفرد فى الكويت الى ٢٥ مثل متوسطه فى السودان.

وبين هذين السببين تقع عوامل أخرى تفسر ظاهرة ضعف التجارة العربية البينية، من بينها على سبيل المثال:

١- اختلاف مستويات الحماية بين اقتصادات الدول العربية فهناك دول تطبق أنظمة حماية تصل متوسطات تعريفاتها، فى بعض الاحيان، الى ١٠٠٪، الى جانب انها تفرض عديدا من القيود الكمية، كما تفرض أنظمة للحظر،...الخ. وهناك دول أخرى، مثل دول مجلس التعاون الخليجى تتراوح متوسطات معدلات التعريفات الجمركية بها بين ٣٪ و٧٪.

٢- عدم توفر نظام لتسوية المدفوعات، وانعدام القابلية لتحويل المدفوعات، اذ فرض عدد من الدول العربية قيودا على المدفوعات، وعانى بعض آخر من هذه الدول من فرض أنظمة مثل أنظمة الاعتمادات المستندية للواردات. ويعتقد أن تطبيق هذه الأنظمة كان له آثار سلبية على التجارة العربية البينية، كما أنه كان سببا فى تقويض السوق العربية من خلال تأثيره على تكلفة المعاملات وعلى ربحية التجارة. ومن ثم أصبحت قضية تسوية المدفوعات احدى القضايا المثارة على مستوى البحث الأكاديمى، الى جانب قضايا أخرى تتعلق بقابلية التحويل بين أسعار صرف العملات العربية، وباستقرار هذه الأسعار، وبخلق عملة موازية، بسبب مايعتقد من أن التحرير الاقليمى للمدفوعات

يساهم فى تشجيع التجارة العربية البينية.

٣- عوامل تتعلق بالاطار القانونى والمؤسسى الذى طبقت فى ظله الاتفاقيات.ومن ذلك على سبيل المثال:

أ) ان الاتفاقيات المشار اليها ليست ملزمة الا فى حالة القبول بها من جانب كافة الدول العربية .وهو مايعنى ضعف فاعلية قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى التأثير على القرارات الاقتصادية لاعضائه فيما يتصل بالعمل على المستوى القومى العربى، وكذا فى التأثير على مسار التجارة العربية البينية.

ب) عدم توفر هيئة لتسوية المنازعات على المستوى القومى العربى، أسوة بما هو متوفر فى تجمعات اقتصادية أخرى مثل الاتحاد الأوروبى حيث توجد هيئة برلمانية لتسوية المنازعات على مستوى الاتحاد. والى جانب هذه الهيئة هناك على مستوى الاتحاد الأوروبى أيضا مؤسسات تتجاوز فاعلية والزامية قراراتها فاعلية والزامية قرارات المؤسسات الوطنية. ومثل هذه المؤسسات فوق القطرية (الوطنية) لايوجد فى العالم العربى مما يضعف من فاعلية الاطار القانونى والمؤسسى الذى تشتمل عليه اتفاقيات العمل الاقتصادى العربى المشترك.

٤- ازدواجية القرارات الصادرة عن المجالس المختلفة، وازدواجية أطر عمل هذه المجالس. فهناك ازدواجية فى القرارات الصادرة عن كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ولا يقتصر الأمر على الازدواجية فى القرارات الصادرة عن المجلسين وانما يصل الأمر الى حد التنافر بينها. وهو أمر من شأنه أن يضعف من سلطة كل من المجلسين على تنفيذ قراراته، وأن يعقد مهمة التنسيق بين المنظمات العربية المختلفة.

محمد سمير مصطفى

أود أن أضيف الى ماتفضل بذكره من سبقونى الى الحديث، خاصاً بالعوامل التى أثرت على مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك، أنه عندما كانت تسخن حرارة المطابخ السياسية فى البلدان العربية كنا نقترب كثيرا من تجارب العمل العربى المشترك .والأمثلة على ذلك نجدها فى تجربة الوحدة المصرية - السورية فى نهاية الخمسينات، وفى تجربة الوحدة الاقتصادية بين مصر

وليبيا وسوريا، وفى تجربة مجلس التعاون الخليجى، وفى تجربة مجلس التعاون العربى بين العراق ومصر والأردن واليمن.

هذه التجارب جميعا تشى بسر واحد هو أنه عندما كانت ترتفع حرارة المطابخ السياسية وتزداد طموحات الزعامة كانت حدة هذه التجارب تتصاعد، وعندما يخفت الحماس فى هذه المطابخ وتخفت حدة طموحات الزعامة تنهار التجارب الاقتصادية والسياسية فى العمل العربى المشترك وتسقط.

وثمة عامل آخر اثر على مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وهو عدم ارتباط تجاربه بالجماهير العربية. فلم تكن هناك مشاريع مشتركة يعمل فيها كثيرون من العاملين العرب، بفئاتهم المختلفة، وهو ما كان يمكن أن يدفع هؤلاء الى الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية عندما تنفصم عرى العلاقات السياسية بين نظم الحكم. لم يكن هناك فى الواقع عمال ولم يكن هناك مستفيدون من تجارب العمل العربى المشترك وبالتالى فقد انهار.

يبقى عامل ثالث مهم فى رأيى وهو انقسام العالم العربى الى مجموعتين هما مجموعة الأغنياء ومجموعة الفقراء. والمجموعة الأولى تضم الدول التى يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بسبب عوائد النفط، بينما تضم المجموعة الثانية الدول التى يتدنى فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى. ويساور دول المجموعة الأولى شك فى أنهم بتعاونهم مع الفقراء سوف يفقدون كثيرا مما بلغوه من مستوى اقتصادى واجتماعى مرتفع، وفى أنهم سيتقاسمون معهم الفقر لا الغنى.

وهكذا نجد أن طموحات الزعامة السياسية، وتشابه الهياكل الاقتصادية، وتقسيم العالم العربى الى أغنياء وفقراء، أدت مجتمعة الى تعثر تجارب العمل الاقتصادى العربى المشترك.

عبد الفتاح ناصف

هل هناك اضافات فيما يتعلق بالمحور الأول الخاص بتحليل وتقييم الماضى؟

بدر همام

الارادة السياسية تكمن أيضا وراء اهدار العرب وتبديدهم لدرس ١٩٧٣. لقد بدت التدفقات

النقدية وتراكمات رؤوس الأموال الكبيرة، التى تحققت بعد حرب ١٩٧٣ بسبب الطفرة التى حدثت فى أسعار البترول، وكأنها أمر عظيم. ولكنها، فى واقع الأمر، لم تكن كذلك. فبسبب فقدان او ضعف الارادة السياسية العربية لم ينسق العرب خططهم بالقدر وعلى النحو اللازمين.وفى المقابل عملت الدول الصناعية صاحبة المصلحة فى انخفاض أسعار البترول، وصاحبة الاسواق والاستثمارات...، الخ، على احتواء تلك الظاهرة الجديدة (ظاهرة عرب ١٩٧٣)، ونجحت فى نهاية الأمر فى تحويل هذه الظاهرة الى أداة لصالحها فيما يتعلق بتراكمات رؤوس الأموال البترولية وبتدفقها الى أسواق الاستثمار الغربية ذات القدرة على استيعابها، أو على الامساك بزمام حركتها وادماجها فى نظام اقتصادى ونقدى لايسمح بحرية توجيهها أو تحريكها من أجل تحقيق أهداف أو مصالح عربية طويلة المدى.

وهكذا نرى أنه على الرغم من وفرة رؤوس الأموال العربية، ومن توظيفها فى استثمارات كبيرة، كان العائد على العرب منها محدودا بسبب غياب الارادة السياسية العربية التى لابد منها لقيام تخطيط انمائى وعمل اقتصادى عربى مشترك.

حسن ابراهيم

فيما يتعلق بالسؤال عن أسباب نجاح تجربة الوحدة الاقتصادية الأوروبية وأسباب تعثر العمل الاقتصادى العربى المشترك، أود أن أؤكد، وبموضوعية، على أنه لاوجه على الاطلاق للمقارنة بين التقدم الذى حدث فى أوروبا وعدم التقدم الذى حدث فى العالم العربى لأن الفروق شاسعة بين الجانبين. فهناك فى أوروبا اقتصاد متقدم يستند الى بنية اقتصادية قوية أقيمت على حساب اقتصادات العالم كله. وهنا فى الوطن العربى دول تابعة اقتصاديا لدول أخرى، وما تزال امكانياتها بدائية وقدراتها محدودة، ومن ثم فانها لاتستطيع أن تلحق بركب التقدم بسرعة. ومع ذلك فاننى اعتقد أن ماتحقق عندنا من انجاز كان يسير فى اتجاه الهدف وصولا الى الغاية النهائية. وأستميحكم العذر، فأنا من المتحيزين للعمل العربى المشترك بغض النظر عن كل السلبيات والنكسات وضعف الانجاز. لأن تقييم أى عمل فى رأيى مسألة نسبية تبين نسبة ماتحقق، ونسبة ما لم يتحقق، ولماذا تحقق ذلك ولم يتحقق هذا.

بدر همام

أود أن أضيف شيئا بخصوص التجمعات الاقتصادية تحت الاقليمية (تحت القومية) فى عالمنا العربى. لقد قامت هذه التجمعات عندما توفرت الارادة السياسية لقيامها على طريق تعاون اقتصادى فى نطاق ضيق نسبيا.ومع ذلك فلم تنج بدورها من المشاكل. ولم يخرج الأمر فى حقيقته عن اختزال ظاهرة تعثر العمل الاقتصادى المشترك الواضحة على المستوى العربى العام (القومى) وتركيزها فى نطاق أضيق.أى أننا نقلنا المرض من المجموعة الأكبر الى مجموعة أصغر.

إننا لو نظرنا، على سبيل المثال، الى مجلس التعاون الخليجى لنرى ما هو حاصل عمله النهائى، فسوف نجد صناعات بترولية وبتروكيماوية متنافسة فى دول اعضاء به ذات اقتصادات متشابهة. وهو ماترتب عليه تنافس منتجات هذه الصناعات فى الأسواق الدولية، على نحو يضر بها جميعا وبدون استثناء، إذ ينزل بأسعارها الى الحدود الدنيا التى تقل عن تكاليف انتاجها فى بعض الأحيان. وهو أمر يساعد عليه، ويزيد من حدة تأثيره، أن الدول العربية المنتجة لهذه المنتجات، لم تنسق خططها الانتاجية والتسويقية، مما مكن السوق العالمى من أن يتعامل مع كل منها منفردا، وبما يزيد من حدة التنافس بينها.

ويقدم لنا اتحاد المغرب العربى صورة أخرى، مماثلة، لنفس الظاهرة .فالدول العربية الأعضاء فيه تضم أكبر مخزون من الفوسفات فى العالم، بما ينطوى عليه من امكانيات هائلة ليس فيما يتصل بالتنمية الزراعية وبانتاج الكيماويات فحسب، وانما كمصدر للطاقة النووية أيضا، اذا تحول العالم يوما الى استخدام الطاقة النووية كبديل. ويقدر أن المخزون من الوقود النووى فى مناجم الفوسفات فى المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا يفى بما يمكن أن يحل محل المخزون النفطى فى العالم العربى. ومعنى ذلك أن يبقى العالم العربى هو المصدر الأكبر للطاقة فى العالم لزمن طويل قادم. فكل طن من الفوسفات ينتج نحو رطل من اليورانيوم. وبالنظر الى ضخامة كميات الفوسفات المخزونة فى المغرب العربى، يتبين أن العالم العربى يمتلك مصدرا هائلا للوقود النووى، بينما يفتقر الى قدر كاف من التنسيق بين منتجيه، ومن ثم يستمر التنافس بينهم لصالح السوق العالمى. وهذا السوق العالمى هو فى واقع الأمر الدول الصناعية التى تمتلك الاستثمارات والتكنولوجيا، ولاتجد فيها، فى كافة الأحوال، سوقا لمنتجاتنا صناعية كانت أم زراعية. ونحن نعيش الآن هذه

المشكلة فى مفاوضاتنا مع الاتحاد الأوروبى حول الشروط التى تتضمنها اتفاقيات الشراكة فيما يخص كلا من الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى العربيين.

هكذا نجد أن التجمعات تحت الاقليمية (تحت القومية)، التى كان يفترض أنها أكثر تناسقا ووأفر حظا بالقياس إلى التجمع العربى الأشمل (القومى) لم تدرك من سعيها إلا القليل. فما بالنا اذا تقدمنا بالعمل الاقتصادى العربى المشترك نحو مستواه القومى؟

عبد الفتاح ناصف

ما لم تكن هناك اضافات أخرى فيما يتعلق بالمحور الأول نستطيع أن ننتقل الى المحور الثانى الذى أسميناه " الصعود الى المستقبل" يحدونا الأمل فى أن نرتقى من الواقع الراهن للعمل الاقتصادى العربى المشترك الى ما هو أفضل.

المحو الثانى: الصعود الى المستقبل

بدر همام

اذا نظرنا الى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية والتعاون العربى - الأوروبى فاننا نجد أنفسنا أمام حتميات ، ان لم نكن قد تنبهنا من قبل الى ضرورة التنسيق العربى إزا ها ،فلم يعد بوسعنا حيالها إلا أن نحاول، بشق الأنفس، أن نتكيف معها، وبصفة خاصة فى ظل مايلاحقنا من أخطار وضغوط دائمة لن نقوى على مواجهتها ما لم يمسك بعضنا بيد البعض وما لم تتوحد مواقفنا، وان يكن عند القاسم المشترك الأدنى الذى ينقذ مصالحنا الاقتصادية المشتركة.

ربما يكون من المناسب هنا أن نعرج على المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى ينعقد قريبا بالقاهرة. فاذا نظرنا الى هذا المؤتمر فى علاقته بالمناخ السياسى نجد أنفسنا أمام صورة معبرة عن هذه الضغوط، تفرض علينا أن نمعن النظر فيما أنجزنا حتى الآن من تعاون وتنسيق عربى فى مواجهة علاقات، أوسع، تتجاوز حدود الدائرة العربية، تفرض نفسها علينا من خلال مايتوقع أن تحمله عملية السلام فى الشرق الأوسط أو من خلال ما تواجهنا به التغيرات والتطورات المتلاحقة فى الاقتصاد الدولى والتيارات الدولية المتصارعة. وهذه وتلك وتفرض علينا أن نصمد

فى مواجهتها حماية لمصالحنا ودفاعا عن كياننا ومستقبلنا.

وإستنادا الى هذه الحقائق نخلص الى أننا لابد من أن ندرك أن هناك قاسما عربيا مشتركا يجمعنا على مصلحة اقتصادية، لابد من أن نعمل فى أسرع وقت وبكل الوسائل، وعلى الرغم من كل ما نواجه الآن من مصاعب مضاعفة، على رعايتها.وبدون ذلك فسوف نجد أنفسنا فى مواجهة عالم يتعامل اقتصاديا مع كل منا منفردا، فى عصر يوصف بأنه عصر التكتلات العملاقة. ولا أعتقد أننى أبالغ اذا قلت انه لن يكون فى مقدور أى من العرب، بالغا ما بلغت قدرته، أن يصمد منفردا فى مواجهة تيار التحديات المفروضة علينا. ولابد من أن ندرك أيضا أنه لم يبق أمامنا من الزمن إلا القليل وأن علينا أن نستثمره وأن نحسن استثماره.

حسن ابراهيم

سبق أن أشرت الى أهمية توفر مناخ ملائم ومناسب كشرط لابد منه لنجاح العمل الاقتصادى العربى المشترك. وأعتقد أن مؤتمر القمة العربية الأخير بالقاهرة أفضى الى واقع جديد، ووفر ارادة سياسية، من شأنهما أن يخلقا مناخا مناسبا لتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك ولاحياء ما نريد احياءه منه.

لقد نادى هذا المؤتمر بتفعيل مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك وبالاسراع الى اقامة منطقة عربية للتجارة الحرة. وانطلاقا من هذا التوجيه نحو منطقة التجارة الحرة يثور السؤال: لماذا منطقة التجارة الحرة؟ وأجيب على هذا السؤال بأن قرار انشاء السوق العربية المشتركة جاء نتيجة للاعتقاد بأن تحرير التجارة أمر أساسى بالنسبة لقضية التكامل، وهذا صحيح وسليم من الناحية النظرية. ونحن نعود الآن الى نفس الاتجاه، وهو مايتسق مع المناخ الدولى الذى يتسم بالتوجه نحو تنظيم التجارة الدولية فى عالم نحن جزء منه، نريد أن نشترى منه ونبيع له، ومن ثم فان علينا أن نتكيف للتعامل مع الأسس والقواعد التى يضعها.

ان منطقة التجارة الحرة قد تكون أضعف الايمان،ولكنها فى اعتقادى نقطة بداية صحيحة وسليمة، ونحن نعمل فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ عامين على انجاح هذه الفكرة، وليس بالضرورة فى اطاره، وانما قد يكون فى اطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول

العربية. لماذا..؟ لأن هذه القاعدة لو أرسيت فى مؤسسة الجامعة العربية فسوف تنعكس مباشرة على الجميع بما فيهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى يضم ١١ عضوا من مجموع عدد أعضاء جامعة الدول العربية الذى يبلغ ٢٢ عضوا .ومن المفروض أن ينتقل هؤلاء الى مرحلة متقدمة لأن لديهم الاتفاقية التى توفر لهم الغطاء القانونى لحركة أكثر تقدما. فلديهم قرار انشاء السوق العربية المشتركة الذى تعتبر منطقة التجارة الحرة مرحلة أولى من مراحله.

ان علينا - إذن أن ننتقل الى المرحلة الثانية، وهى مرحلة اقامة الاتحاد الجمركى. فاذا استطعنا أن نحقق ذلك نكون قد قطعنا خطوة الى الأمام .ويمكن تحقيق هذه الخطوة فى حالة النجاح فى اقامة منطقة التجارة الحرة .ومن هنا فاننا نرى أن القرار الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الاسكندرية باقامة منطقة التجارة الحرة، أو التأكيد على اقامتها ،جاء تجاوبا، وان لم يكن على نحو كامل، مع قرار مؤتمر القمة العربية الأخير بالقاهرة. ومع ذلك دعونا نسميها نصف خطوة، وليس خطوة كاملة،ولكنه على الطريق الصحيح. واذا لم تكن قد اكتملت فى هذه الدورة فيمكن أن تكتمل فى الدورة التالية. فنحن نعرف الظروف ولابد من أن نعمل على خلق المناخ المناسب. وربما يتوفر مناخ أفضل فيعجل بالمراحل الأخرى. وخلاصة القول أننا نريد فى موضوع التجارة أن نربط الماضى بالحاضر وبالمستقبل.

فادية عبد السلام

اذا كان المدخل التجارى الذى اتبع طوال الفترة الماضية قد أثمر هذه الحصيلة الضامرة الهزيلة، فهل يعنى ذلك أن هذا المدخل لايلائم المنطقة العربية؟ وهل ينبغى على العرب أن يختاروا مدخلاً آخرا للعمل الاقتصادى العربى المشترك غير المدخل التجارى الذى اتبعوه عبر مايقرب من ٤٠ عاماً؟

ربما يكون علينا، لكى نجيب على هذين السؤالين، أن نقارن تجربة المنطقة العربية بتجارب مناطق أو تجمعات اقتصادية أخرى. واذا أخذنا التجمع الآسيوى كمثال فسوف نجد أنه نجح فى تحقيق تجارة بينية بلغت ٣٣٪من تجارته الخارجية فى عام ١٩٩٠، فهل اعتمد فى تطوره الذى حقق هذا النجاح على قواعد شكلية ورسمية؟ هل اعتمد على اطار قانونى ومؤسسى؟

واذا كان الاتحاد الأوروبى قد اعتمد على اطار قانونى، وعلى اطار مؤسسى يشمل مؤسسات تكاملية فوق وطنية، تنازلت لها الدول أعضاء الاتحاد عن جزء من سيادتها الاقتصادية والوطنية، وعلى مداخل مختلفة، منها تنسيق السياسات النقدية والمالية وتحرير التجارة البينية وتحرير انتقال العمالة ورؤوس الأموال، فهل تصلح تجربته للمقارنة مع التجربة العربية؟ أو هل تصلح تجربته كمثال أو نموذج يحتذيه ويقتدى به العرب؟ أم أن من الأفضل لهم أن يدرسوا ويمعنوا النظر فى الظروف التى هيأت لتطور التجمع الآسيوى بدون أطر قانونية أو مؤسسية وبدون مؤسسات تكاملية لحفز العمل من أجل التعاون والتكامل بين أعضائه.

من شأن ذلك أن يحملنا على التفكير فيما اذا كان من اللازم أن نختار مدخلا آخرا للتكامل، يعتمد على تنسيق سياسات الاستثمار وانتقال العمالة كبديل للمدخل التجارى، الذى أعادنا اليه مرة أخرى مؤتمر القمة العربية الأخير بالقاهرة، وهو المنهج الذى تنطوى العودة اليه الآن على انشاء منطقة تجارة حرة فى التسعينات بعد عقود من الحصاد الهزيل.

أليس من الأفضل لنا أن نعيد النظر فى تنسيق سياسات الاستثمار،وسياسات انتقال العمال؟ ولابد من أن نتوقف هنا عند اتفاقية انتقال العمالة التى تشتمل على عناصر ايجابية تتعلق بتيسير انتقال العمال وضمان حقوقهم وكفالة حقهم فى التدريب وضمان حقوق أسرهم. وهى اتفاقية لم يوقع عليها سوى خمس دول، هى فى معظمها دول مصدرة للعمالة، بينما لم توقع عليها الدول المستقبلة للعمالة والمستفيدة بها. وربما يعنى هذا أنه قد يكون من الأفضل للتكامل الاقتصادى العربى أن تشرع الدول العربية فى تنسيق سياساتها فيما يختص بالاستثمار وبانتقال العمالة، بدلا من أن تعود الى الأخذ بالمدخل التجارى. ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنظر الى أن تحويلات العاملين فى دول مستقبلة للعمالة، وفى منطقة الخليج بصفة خاصة، تشكل مايتراوح بين ١٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى كما فى حالة مصر، على سبيل المثال، و٢٥٪من الناتج المحلى الاجمالى كما فى حالة فلسطين. ومعنى هذا أن تنسيق سياسات انتقال او تحرك عوامل الانتاج يمكن أن يحقق تكاملا اعمق وأوسع مما يحققه تحرير التجارة بين الدول العربية. وهو مايعنى بدوره ، فيما أعتقد، أن علينا أن نفكر، وأن نسعى إلى، دراسة والاقتداء بتجربة المجموعة الآسيوية التى استطاعت أن تستفيد من تدفقات الاستث.ارات فيما بينها ،إذ تحركت الاستثمارات من اليابان وتايوان وكوريا

وسنغافورة الى اندونيسيا وماليزيا وتايلاند والصين. وفى المقابل استطاعت الدول ذات الفائض فى عنصر العمل أن تحرك هذا الفائض الى الدول ذات العجز فيه. وهكذا نجحت هذه الدول فى تنسيق سياساتها الاستثمارية على نحو مكن من اجتذاب الاستثمارات وتدفقها فيما بينها مما عمق التكامل الاقتصادى بينها بدون قواعد واجراءات وأطر قانونية ومؤسسية رسمية، وبدون المساس بالسيادة.

لقد استطاعت هذه الدول أن تصل بحجم التجارة البينية فيما بينها الى ٣٣٪ من تجارتها الخارجية من خلال تنسيق بعض القواعد المتعلقة بانتقال الاستثمارات والعمالة فيما بينها، الى جانب توجهها التصديرى الى العالم الخارجى منذ البداية. وكذا الى جانب اتجاهها الى تحرير الصادرات والتزام الحكومات المسبق بتعويض المصدرين عما قد يلحق بهم من أضرار نتيجة لتبنى نمط للحماية قد يؤثر تأثيرا سلبيا على صادراتهم المرتقبة، جنبا الى جنب مع الاتجاه الى تقليص الحماية.

وفى اعتقادى أن التوجه الى العالم الخارجى، والاتجاه نحو التحرير، الى جانب العمل على تنسيق القواعد التى تحكم ذلك فيما بين الدول العربية، قد يكون مدخلا ملائما للمنطقة العربية أكثر من محاولة تكرار التجربة السابقة بالشروع مرة أخرى فى العمل على خلق منطقة تجارة حرة. ولنا هنا أن نتساءل: فيما نتاجر؟ لقد وضع مجلس التعاون الخليجى استراتيجية للتنمية الصناعية فى الدول الأعضاء فيه، ومع ذلك تتنافس هذه الدول، كما قال الدكتور محمود، على تصريف منتجات صناعاتها البتروكيماوية فى الأسواق العالمية .ناهيك عن أن حجم تجارتها البينية لم يتجاوز ٦٪ من حجم تجارتها الخارجية على الرغم من أن نظم التجارة فيها شبه حرة، بمعنى أنه ليس لديها مشاكل فيما يختص بانسياب التجارة.أى أن المشكلة تنحصر فى: ما الذى يتاجرون فيه فيما بينهم؟

هل نعيد مع ذلك النظر مرة أخرى فى مدخل منطقة التجارة الحرة؟ أم أنه من الأفضل أن نفكر فى اختيار مدخل آخر للعمل الاقتصادى العربى المشترك غير المدخل التجارى؟

فى اعتقادى أنه قد يكون من الأفضل أن نفكر فى المستوى شبه المتوسط الذى حققناه فيما يتعلق بتكامل أسواق العوامل، أى فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال العربية وبانتقال العمالة،

وبصفة خاصة فى ضوء ماسلف ذكره من أن تحويلات العاملين فى بعض البلدان العربية من بلدان عربية أخرى تشكل نسبا مرتفعة من الدخول القومية لهذه البلدان الأخيرة . ناهيك عن أنه لايمكن انكار دور العون العربى فى تحقيق التنمية القطرية فى بعض الأقطار العربية.

دعونا نبنى على هذا المستوى المتوسط الذى تحقق حتى الآن فى تكامل أسواق عوامل الانتاج ونترك خلق سوق لتبادل السلع، أى تحقيق التكامل فى أسواق المنتجات الى أن يحين الوقت المناسب له عندما تنجح المصالح الاقتصادية فى التشجيع على تحقيق تكامل أوسع وأعمق فى المنطقة. وفى اعتقادى أن هذا قد يتطلب تطوير قاعدة عربية للمعلومات عن أسواق القوى العاملة العربية، وتطوير هياكل ونظم التعليم والتدريب، وتعزيز فاعلية الأسس القانونية المحققة لتسهيل انتقال عوامل الانتاج، الى جانب تشجيع القطاع الخاص وتوفر التزام سياسى قوى بتحقيق التكامل الاقتصادى العربى.

احمد حسن ابراهيم

لدى ملاحظتان سريعتان. تتعلق الملاحظة الأولى بالسؤال الذى طرحته الدكتورة فادية عن مدى أهمية التجارة البينية العربية كمعيار لمدى نجاح العمل الاقتصادى العربى المشترك، وهو السؤال الذى تفضلت وأجابت عليه بسؤال آخر. وتتعلق هذه الملاحظة أيضا بما تفضل وأشار إليه سيادة السفير بدر همام عندما تحدث عن هياكل أو بنيات الاقتصادات العربية وما بينها من تفاوتات فى مستوى التقدم. وأود أن أضيف أن هذه الاقتصادات وان كانت متباينة فى مستوى التقدم أو التطور فهى متشابهة من حيث ما تنتجه من منتجات .ولعل من الغنى عن التنويه أن التكامل يحتاج الى تنوع فى المنتجات، ومن ثم فانه يحتاج الى تنوع فى الهياكل والبنى الانتاجية .بينما يكشف واقع الحال، كما تفضل وأشار أكثر من زميل، عن أن هناك تكرارا للمشروعات أو الصناعات، كما هو الحال فى صناعة البتروكيماويات وصناعات أخرى،فى البلدان العربية. وهو مايترتب عليه بالضرورة تكرار للمنتجات. ومن ثم فكل الأقطار العربية تقريباً لديها فائض من سلعة أو من سلع بذاتها، كما أن لديها عجزا من سلعة أو من سلع أخرى بذاتها أيضا. بمعنى أنه عندما يتحقق للوطن العربى فائض من سلع بعينها، وعندما يعانى عجزا فى سلع أخرى، فان هذا الفائض وذاك العجز يتوزعان على أقطاره دونما تميز لقطر عربى على قطر عربى آخر فى فائض أو عجز. ومن ثم يصبح السؤال:

"فيما يتاجر مع بعضنا البعض" ؟ سؤالا مشروعا بحق. ويترتب على ذلك أننى لا أستطيع أن أقبل بالتجارة العربية البينية كمعيار يقاس به مدى نجاح أو فشل العمل الاقتصادى العربى المشترك. فالمطلوب فى المقام الأول أن نبدأ بالعمل على تنويع وتخصيص المنتجات بين الأقطار العربية. ومن هنا تبرز أهمية اقامة مشروعات عربية مشتركة فى مجالات الانتاج، على أساس من المصالح المشتركة والمتبادلة، وفى شكل سلسلة متكاملة رأسيا على نحو تتوزع فيه، وتتكامل،أجزاء عملية انتاج منتج واحد فى أكثر من قطر عربى واحد، وبحيث يترتب على توقف هذه العملية فى قطر ما الإضرار به وباقتصاده أولا وقبل ان يضر باقتصادات الآخرين، وبقدر أكبر. وفى اعتقادى أن هذه القضية شديدة الأهمية، وأن علينا أن نشرع فى التفكير فيها، وأن نصمم على الأساس المشار اليه مشروعات انتاجية تكاملية ومتكاملة.

تنصب ملاحظتى الثانية على ما أثارته الدكتورة فادية خاصا بقضية انتقال العمالة، فى ارتباطها بما أشار إليه الدكتور محمود عبد الحى بخصوص مسألة وحدة الفكر ووحدة الثقافة العربيين. فنحن نرى، على سبيل المثال، أن العمالة غير العربية تتجاوز ٧٠٪، وتصل فى بعض الحالات الى ٩٨٪، من العمالة الأجنبية فى بعض الأقطار العربية الخليجية. ولعل من الغنى عن التنويه أن هذا أمر لايترتب عليه تصعيد وتعقيد مشاكل البطالة فى أقطار عربية مصدرة للعمالة فحسب، وانما يترتب عليه، فى المدى البعيد، مشاكل تتعلق أيضا بتغيير البنية أو التركيبة السكانية لهذه المجتمعات، بكل ماتنطوى عليه من مخاطر شديدة تتهدد كافة جوانب حياتها. فعندما يأتى العمال الآسيويون بكثافة مرتفعة نسبيا ويقيمون فى الأقطار العربية خفيفة السكان، تتغير التركيبة السكانية فى هذه الأقطار فى غير صالح العرب. ومن ثم فاننى أتصور، وهذا يرتبط أيضا بقضية وحدة الفكر والثقافة العربيين، أن تنظيم وتقنين انتقال العمالة العربية والمواطنة فى الأقطار العربية يمكن أن يكونا مدخلا مناسبا وعاملا مشجعاً على تحقيق التقارب العربى على أساس من المصالح المتشابكة والمتبادلة، وبالتالى على تحقيق خطى سريعة، واثقة وراسخة، على طريق العمل الاقتصادى العربى المشترك وصولا الى التكامل الاقتصادى العربى، بل وأقول وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية.

يبقى فى هذا السياق مسألة تثير القلق والانزعاج، وهى إصرار الأقطار العربية المستوردة

للعمالة، وبصفة خاصة فى منطقة الخليج العربى، على تخفيض نصيب العمالة العربية فيما تستقبله أو تستورده من عمالة أجنبية. وهذه المسألة تحتاج الى أن تدرس وتناقش على نحو يفضى بها الى حل ملائم، لأن حلها يمكن أن يحل كثيرا من مشاكل الوطن العربى، ويقرب أقطاره من بعضها البعض، ويعبد الطريق الى الوحدة الاقتصادية العربية لصالح كل العرب.

سليمان المنذرى

قضية المواطنة، التى تفضل أخى الدكتور احمد بالاشارة إليها، دعا إلى تحقيقها ميثاق العمل الاقتصادى القومى الموقع من قبل الرؤساء والملوك العرب فى مؤتمر قمة عمان فى نوفمبر عام ١٩٨٠، وهو الذى دعا أيضا الى تحييد العمل الاقتصادى العربى وعزله عما قد ينشأ من مشاكل وخلافات سياسية بين دول عربية. وكان النص على هذا التحييد هو أول نصوص الميثاق، ولكن يبدو أن مواثيق القمة المشار اليها لم تحترم ولم يجد أى من المبادىء التى تضمنتها طريقه الى التطبيق. وهنا آتى الى قضية وجود العمالة الأجنبية وانحسار العمالة العربية فى أقطار الخليج. وهى قضية تثير مسألتين هامتين:

المسألة الأولى: هى أن العمالة الآسيوية عمالة رخيصة جدا، إذ يصل الحد الأدنى لأجرها الشهرى الى ١٠٠ دولار، ومن ثم فانها لاتكلف أصحاب المشاريع والاستثمارات، وحتى أرباب الأسر، الا القليل. ويختلف الأمر عن ذلك فى حالة العمالة العربية حيث لايقبل العامل العربى، سواء كان من مصر أو من فلسطين أو من غيرهما من الأقطار العربية، بهذا الأجر المتدنى على الاطلاق. لأنه لايكاد يكفى لسد حاجاته الأساسية بمفرده، فكيف به اذا أراد أن يحول جزءا منه الى أسرته فى موطنه. ولقد استغلت الدول الآسيوية ذات العمالة الرخيصة هذا الأمر واستفادت منه أيما استفادة، اذ غزت أقطار الخليج العربية منذ الفورة النفطية. واليوم تتجه هذه الأقطار الى طرد العمالة الأجنبية المقيمة بصورة غير قانونية أو غير رسميةبها.ولقد أعلنت دولة الامارات العربية مؤخرا أنها ستقوم بترحيل مايزيد عن مائة ألف عامل أجنبى يقيمون بها بصورة غير قانونية. ولو كانت هناك سياسة رشيدة لاحلال العمالة العربية محل هذه العمالة غير العربية لأمكن تحقيق خطوة لا بأس بها على طريق العمل الاقتصادى العربى المشترك.

المسألة الثانية: تتعلق بانعدام الثقة وبالشكوك ذات الطابع السياسى التى تحيط تدفقات

العمالة الى هذه الأقطار العربية. فالعامل الآسيوى المتدنى الأجر لايتدخل على الاطلاق، لا من بعيد ولا من قريب، فى أى شأن داخلى من شئون هذه الأقطار. وفى المقابل قد ينشغل العامل العربى بتأثير من احساسه بوحدة الانتماء والثقافة واللغة والتاريخ وباحتكاكه اليومى بالمجتمع المضيف، من خلال مايسمعه من الاذاعة ومايراه على شاشة التلفزيون، بما يجرى فى القطر المضيف له أو فى غيره من الأقطارالعربية. وهذا أمر لاتقبل به الدول العربية الخليجية، ولاتسمح لعامل أجنبى أن يتجاوز حدودا معينة بخصوصه. ومن هنا ابتدعت فكرة الكفيل، وهى فكرة خطيرة فى واقع الأمر. فليس فى مواثيق حقوق الانسان فى العالم كله ما يقضى أو يسمح بأن يسلم العامل الضيف، بمجرد دخوله الى القطر المضيف، جواز سفره ومعه مصيره الى شخص يدعى الكفيل.

ثمة ظاهرة جديدة، لم تكن مَعروفة من قبل، تتصل بتحويل العاملين الأجانب مستحقاتهم من البلدان المضيفة الى أوطانهم، نشأت مؤخرا فى قطر عربى بعينه فى منطقة الخليج العربى. وتتلخص هذه الظاهرة فى تلكؤ الأجهزة والمؤسسات فى دفع أجور ومكافآت العاملين الأجانب بها، الذين تنتهى فترة عملهم ويرغبون فى العودة الى أوطانهم، بدعوى عدم وجود سيولة. ويضطر العامل الى الانتظار شهرا أو شهرين، وربما سنة أو أكثر، دون أن يحصل على مستحقاته. ولقد اقترن ذلك بظهور نوع جديد من شركات مالية، تتمتع بشىء من النفوذ، ينحصر عملها فى مساومة العامل على القبول بجزء (٦٠٪) من مستحقاته وترك الجزء الآخر (٤٠٪) منها أتعابا للشركة فى مقابل "سعيها" لحل مشكلته. ولست أدرى كيف يبرر أصحاب هذه الشركات لأنفسهم استغلالهم لكد وكدح عاملين مغتربين لسنوات طويلة. ولا أريد أن أسمى القطر الذى نشأت فيه هذه الظاهرة حتى لاتقع فى المحظور. ولكن تبقى هذه الظاهرة قضية تحتاج الى علاج.

الى جانب انتقال السلع، هناك المدخل الذى تفضلت الدكتورة بالاشارة اليه، وهو انتقال رؤوس الأموال، وقد كان يصطدم بمشكلة الخوف من التأميم. ولقد ناقشت قضية التأميم منذ الثمانينات فى مجلة شئون عربية. ولم يعد هناك الآن تأميم ولاتهديد بالتأميم، لا على المستوى العربى فحسب وانما على المستوى الاقليمى والدولى أيضا. ومع ذلك فما تزال هناك فى هذا الصدد رواسب من الماضى، على الرغم من أن لدينا مؤسسة عربية لضمان الاستثمار يستطيع أى مستثمر أن يذهب اليها ويؤمن لديها على استثماراته ضد المخاطر السياسية. ويبلغ رأس مال هذه المؤسسة مائة مليون

دولار أو مايزيد عن ذلك قليلا. ومن ثم فانه لايكفى فقط لتعويض المستثمر تعويضا كاملا عن استثماراته فى حالة تأميمها أو نزع ملكيتها، ولكن أيضا لتعويضه عن تحويلاته النقدية.

لم تعد هناك اذن مبررات للخوف من التأميم. ولكن كل مايريده المستثمرون هو المزيد من الامتيازات، والمزيد من العائد، والمزيد من السرعة فى الحصول على العائد. ولذلك يتجه معظم الأموال المستثمرة الى الاستثمار فى الأنشطة الخدمية وفى العقارات وما شابهها، بينما لايلقى التصنيع ولا الزراعة اهتماما يذكر من المستثمرين العرب بصفة خاصة.

حقا، إن للموضوع شجونا، ولكن ورقة الدكتور احمد حسن أثارت لدينا، بتساؤلاتها، المزيد من الشجن، ودقت فى واقع الأمر ناقوس الخطر وكأنها تقول أفيقوا قبل فوات الأوان يرحمكم الله.

بدر همام

أود أن أعقب على ما ورد فى أحاديث بعض الزملاء بشأن موضوع العمالة. فالعمالة فى المنطقة العربية سلعة تستورد وتفرض عليها القيود الحمائية الكمية وغير الكمية المعروفة فى الاقتصاد، كما أنها تخضع لتجارة التجزئة فى داخل الدول العربية المستوردة لها تحت مايسمى نظام الكفالة بما يلحقه من أضرار متعددة الوجوه بالعاملين فى هذه الدول. وهى ترتبط من جانب آخر باعتبارات كثيرة من بينها مايتعلق بالأمن، على نحو ماتفضل بطرحه كثير من الزملاء، ومايتعلق بالبنية السكانية للمجتمع ، وما يتعلق بالمخاطر الاجتماعية التى تراها الدولة من جانب العمالة العربية ولاتراها من جانب العمالة غير العربية. ومن ثم فلا بد من إمعان النظر فى مداخل العمل الاقتصادى العربى المشترك لكى نعرف من أين نبدأ وأى هذه المداخل أكثر ملاءمة لعقليتنا ولمجتمعنا العربى بكل ما يتحكم فى سلوكه الاقتصادى والاجتماعى من ضوابط وعوامل، حتى لاتختلط الأمور علينا فى النهاية.

يبقى بعد ذلك أننى مع الدكتور احمد حسن وأؤيده بشدة فيما ذهب إليه من حيث منهج التكامل الرأسى فى انتاج المنتج الواحد كسبيل أوفق للعمل الاقتصادى العربى المشترك.فهذا المنهج مطبق فى كثير من دول العالم سواء على مستوى الدولة الواحدة، بين أقسامها المختلفة، أو بين مجموعة من الدول .ففى الاتحاد الأوروبى، على سبيل المثال، تجرى صناعة مكونات سلعة ما

فى عدد من دوله. فبعضها يصنع فى ايطاليا، وبعضها فى بلجيكا، وبعضها فى بريطانيا،....الخ. ولايمكن انتاج سلعة بأكملها، صالحة للاستخدام النهائى إلا من خلال التكامل فى انتاجها لتوزع مكوناتها بين دول شتى. وفى داخل الدولة الواحدة تتكامل جهود مئات من المؤسسات الانتاجية لانتاج سلعة نهائية واحدة. وهذا قائم فى الغرب ورأيته فى الصين، وقد كنت فيها سفيرا. وفى رأيى أن هذا هو الأسلوب الأوفق الذى ينبغى أن يطبق فى عالمنا العربى، حتى وإن كان ذلك يبدو عسير التحقيق بالنظر الى الأوضاع القائمة به حاليا.

محمود عبد الحى

لدى بضع ملاحظات خاصة بقضية انتقال العمالة بين الدول العربية، لأنها تثير، من ناحية، كثيرا من الحساسية سواء على جانب الطرف المصدر أو الطرف المستورد لها، ولأنها تتعلق، من الناحية الأخرى، بالعنصر البشرى الذى تنعقد عليه الآمال فى تحقيق أى نوع من العمل العربى المشترك، سواء بقى فى موطنه أو انتقل الى بلد آخر. واذا كان انتقال العمالة مصدرا لاثارة الحساسيات بين مصدريها ومستورديها فلماذا لانتبنى مدخل الاستثمار، كبديل لانتقال العمالة، لتحقيق نوع من العمل الاقتصادى العربى المشترك؟ اننا ننسى دائما ما تعلمناه فى مبادىء الاقتصاد من أن انتقال العمل بديل عن انتقال السلع والعكس صحيح تماما. وإعمالا لهذه القاعدة، لماذا لانعتمد فى اقامة عمل اقتصادى عربى مشترك على انتقال السلع بدلا من انتقال العمالة؟ وبصفة خاصة اذا كان القسم الأكبر من العمالة التى تستوردها الدول العربية الغنية يعمل، فى الدولة المضيفة، فى صناعات خفيفة وفى صناعات كثيفة العمل، من الأولى أن توطن فى الدول المصدرة للعمالة، فى اطار نوع مناسب من التخصص الانتاجى ومن تقسيم العمل، يقوم على تخصص الدول الغنية فى اقامة الصناعات كثيفة رأس المال التى تناسب ظروفها المناخية والطبيعية والجغرافية. وفى المقابل تتخصص الدول الغنية بقوة العمل فى الصناعات كثيفة العمل.ومن ثم يمكن أن نتجنب قدرا كبيرا من المشاكل التى تنجم عن انتقال العمالة (عربية كانت أم أجنبية)بين البلدان العربية. ومن ذلك اخضاع العمالة الوافدة الى البلدان المستوردة لها لنظم تتسم بقدر من القسوة أو من عدم التطور أو من عدم التحضر. فنحن، كما قال سيادة السفير، مضطرون الى مراعاة خصوصيات الدول والأقطار عندما نتعامل معها، فليس مطلوبا من كل دولة أن تهدم انظمتها بالكامل من أجل العمل العربى المشترك.

وثمة تساؤل حول ما أشار اليه الدكتور سليمان من أن هناك اتفاقية عربية لضمان الاستثمار. ونحمد الله أنها تسير بخطى مستقرة وتثبت نفسها على أرض الواقع بسرعة. فهل هناك أيضا اتفاقية لضمان العمالة وحقوقها أم لا؟ ولماذا نتخلف فى رعايتنا للعنصر البشرى العربى عن رعايتنا للأشياء؟ هذه قضية بالغة الأهمية، لأننا طالما بقينا نبخس الانسان العربى قيمته فلابد لنا من أن نتشاءم بشدة حول مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك، بل وحول مستقبل الأمة العربية كافة. وفى تصورى أنه كان لابد من أن تسبق اتفاقية ضمان العمالة وحقوقها اتفاقية ضمان الاستثمار، غير أن الدول العربية تعكس الآية فى حقيقة الأمر. اننا نهتم بحماية الأشياء ونسعى إليها، ونتجاهل حماية الانسان ونغفلها. وهذا أمر يثير الاتزعاج على مستوى كل الدول العربية مجتمعة وفرادى.

فادية عبد السلام

أنا لا أختلف مع الدكتور احمد حسن فيما يختص بالمشروعات المشتركة كمدخل انتاجى. ولكن مفهوم منطقة التجارة الحرة استفزنى. وعندما طرحت ما أعتقد أنه يمكن أن يكون مدخلا ملائما للعمل الاقتصادى العربى المشترك كان هدفى هو الاتفاق على ترتيب قواعد انتقال العمالة والاستثمار على أن تأتى بعدهما المشروعات المشتركة. فأنا لا أختلف على أهمية المشروعات المشتركة كمدخل لتحسين الجهاز الانتاجى للمنطقة العربية وجعله مرنا.

وترجع أهمية اتفاقية العمالة التى عقدت فى عام ١٩٧٥ إلى أنها تعطى للعمالة العربية أولوية على العمالة غير العربية. فهى تضع العمالة الوطنية فى المرتبة الأولى من سلم أولويات التشغيل، تليها العمالة العربية الوافدة، ثم تأتى بعدها العمالة غير العربية عندما تتساوى المؤهلات المهنية. وهى تهتم الى جانب ذلك بحماية حقوق العامل، وبتحويلاته، وبرعاية أسرته، وبضمان تدريبه... الخ من الاهتمامات. فماذا كان مصيرها؟ لقد وقع عليها خمس دول فقط هى فى الاساس دول مصدرة للعمالة بينما رفضت الدول الأخرى التوقيع عليها. ومع ذلك فقد استطعنا من خلال انتقال العمالة العربية بين الدول العربية أن نحقق قدرا من التكامل. فوصول تحويلات العمالة العربية العاملة فى الأقطار العربية المضيفة الى ما يعادل ١٣٪ من الدخل القومى فى حالة مصر والى ٢٥٪ منه فى حالة فلسطين إن هو إلا دليل على أننا نجحنا فى تحقيق قدر من التكامل

الاقتصادى العربى. وبالمثل نستطيع القول بأننا حققنا بعضا من التكامل بالنظر الى ماحدث من تدفق للاستثمارات العربية والى العون العربى الميسر لبعض الأقطار العربية . وكان النجاح فى تحقيق تكامل من خلال انتقال العمالة والاستثمار أكبر فى جميع الأحوال منه فى حالة اتباع المدخل التجارى. ويمكن زيادته من خلال تنسيق القواعد والاجراءات والسياسات المتعلقة بانتقال العمالة والاستثمارات.

تبقى هناك قضية أساسية فيما يخص المشروعات المشتركة، لم نتعرض لمناقشتها على الاطلاق، وهى قضية توطين هذه المشروعات.

اين يجرى توطينها ؟ ما هى مشاكل توطينها ؟ ماهى المعايير التى سيجرى التوطين على أساسها ؟ كيف يجرى تسعير منتجاتها وما هى أداة تسعيرها ؟ هل هناك دراسات كافية للحكم على كفاءة المشروعات المنفذة بالفعل بحيث نبحث فى أمر تطويرها ؟ وكيف يمكن أن يجرى هذا التطوير ؟

محمود عبد الحى صلاح

أعتقد أننا نستطيع أن نحفز العمل الاقتصادى العربى المشترك وأن نطور أدواته فى المستقبل اذا خرجنا من إطار الشعارات سواء كانت شعارات عن الوحدة الاقتصادية العربية أو عن الأمة الاسلامية أو عن غيرهما. فعلينا أن نتوقف عن اجترار الشعارات وأن ننصرف الى العمل. ولعلى أذكر فى هذا الخصوص مقولة مشهورة لأندريه جيد وهو يتحدث عن المزيفين فيقول:"نحن نستهلك فى الخيال معظم ما يمكن أن نفعله على أرض الواقع دون أن نتقدم خطوة واحدة".

حسن ابراهيم

أريد أن أعود الآن الى بيت القصيد وهو الهدف الذى نرمى الى تحقيقه .لقد كان هدفنا دائما فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ عام ١٩٧٧ هو بلوغ مرحلة التخطيط الانمائى وأن يتم كل شىء وفقا له، وأن يجرى النظر فى الخطط التنموية القطرية فى اطار تنسيق عربى شامل وكامل. وكان التوجه نحو هذا الهدف خطوة رائدة وممتازة الا أنها، للأسف الشديد، لم تستمر لأسباب واعتبارات كثيرة. ومع ذلك يبقى أن الهدف كان سليما، وأن التوجه نحو تحقيق التنمية بالطرق

الصحيحة كان واضحا، وان كان لم يتحقق لأسباب واعتبارات كثيرة، كما سلف ذكره، فانه مايزال صالحا ومايزال من الممكن استئناف العمل من أجل تحقيقه. ومن هنا فاننى أعتقد أن اتفاقيات وآليات العمل الاقتصادى العربى المشترك التى أنجزت من قبل ماتزال فى معظمها صحيحة وسليمة وصالحة لتحقيق هذا العمل على النحو المرغوب، بل أرى أنها تمثل الخط الذى لابد من أن نواصل السير فيه مع شىء من التعديل أو التوضيح.

سليمان المنذرى

السؤال الخاص بالوعى الشعبى بأهمية وجدوى العمل الاقتصادى العربى المشترك يذكرنى باتحاد المستثمرين العرب الذى شهدت تأسيسه فى العام الماضى، ولكنه للأسف الشديد لا يعدو حتى الآن أن يكون مجرد لافتة. فهو لم يقدم شيئا ولم ينفذ مشروعا واحدا، على الرغم من النظرة شديدة التفاؤل التى شاعت فى مؤتمرات المستثمرين العرب، وقد شهدتها ابتداء من المؤتمر الأول فى الطائف فى عام ١٩٨٢. فلقد تقرر فى هذا المؤتمر انشاء شركة عربية للاستثمار الزراعى برأسمال قدره ملياردولار، خفض فى المؤتمر الثانى الى ٥٠٠ مليون دولار انخفضت بدورها الى ١٠ ملايين دولار ولم يدفعها أحد. وراح أشخاص يقولون ان المستثمر يرتبط بلسانه، وانتم قلتم وتعهدتم،... الى آخر مثل هذا الكلام، دون جدوى .وانتهى الأمر الى شركة برأسمال عشرة ملايين دولار أسسها بعض من المستثمرين الخليجيين اتخذوا من البحرين مقرا لهم ، ولاندرى الى أين وصلت الآن. ونفس الشىء ينطبق على شركة أخرى اسمها شعاع لاندرى أيضا الى أين وصلت الآن.

لقد أصبحت المسألة فى تصورى مجرد توظيف مالى وليس استثمار. والفرق كبير بين الاثنين. وهناك مؤسسات عربية، أنشئت بأموال عربية، كنا نرجو لها أن تكون قاعدة انتاجية لتحقيق الترابط التنموى العربى، ولكنها للأسف الشديد تتجه الى أسواق مالية دولية توظف فيها أموالها فى شراء أسهم وشهادات استثمار، وفى ودائع مصرفية، تحقق منها أرباحا توزعها على المساهمين. وليس هناك من يحاسب على ذلك .حتى الدول الممثلة فى مجالس ادارات هذه المؤسسات لاتراقب. وينشغل الجميع، بدلا من الرقابة والمحاسبة، فى الصراع والمنافسة على شغل هذا المنصب أو ذاك.

اننا نتحدث عن الارادة السياسية وعن وهنها، وننسى أن هناك نوعا من القطاع الخاص لم ينضج بعد على الرغم من كل ما نسمع عنه من تسهيلات وتيسيرات تمنح له . هذا القطاع الخاص اتجه إلى الغرب ، لأن الطريق إليه سهل نسبيا ، ومايزال هناك . وإذا طلب منه أن يتجه نحو السوق العربى أوالاسلامى فانه لايعرف كيف يتفاهم أو يتعامل فيهما . لايعرف كيف يتعامل مع باكستان ولا مع أندونيسيا، ولايعرف كيف يقيم شبكات اتصال مع هذه الدول .ان من الأيسر له أن يقيم مثل هذه الشبكات مع فرنسا أو مع ايطاليا أو مع بريطانيا أو مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أعود الى المتطلبات الأساسية لاقامة منطقة تجارة حرة، كما كشفت عنها التجربة، وبعيدا عن النظريات وعن مطالبة الدول بأن تتنازل عن بعض من أنانيتها، ولا أقول حقها السيادى لأنى أحب أن أسمى الأشياء بأسمائها. فكل من ينتج سلعة يريد أن يحميها، ناهيك عن تماثل السلع. وهذا ما لمسته من متابعة عمل لجنة المفاوضات التجارية أثناء عملى فى الادارة الاقتصادية لجامعة الدول العربية. فلقد كانت كل دولة تأتى الى المفاوضات ومعها استثناءاتها. وترتب على ذلك أن اتفق فى بادىء الأمر على تحرير ٢٨ سلعة من مجموع ٥٠٠ سلعة تقدمت بها الدول العربية لتحريرها. ولم يلبث عدد السلع التى اتفق على تحريرها أن انخفض الى ١٦ سلعة فقط. لأن كل دولة ترى أن سلعها لاتقوى على المنافسة تطلب استمرار حمايتها واستثنائها من التحرير. كانت بداية ذلك فى عام ١٩٨٨ ومانزال حتى اليوم، ونحن فى عام١٩٩٦، ندور فى حلقة مفرغة. وأحسب، للأسف الشديد، أننا سنبقى كذلك الى أن تجيئنا الجات لتفرض علينا تحرير مايرفض بعضنا اليوم أن يحرره فى مواجهة بعضنا الآخر .ومن ثم فاننى أتساءل: لماذا لانتفق؟

ان اتفاقنا لن يكون أمرا صعبا اذا تنازل كل منا عن بعض من " أنانيته" ولا أقول سيادته. وعندئذ يكون التدرج مطلوبا، وتكون السلع المتفق على تحريرها مطلوبة. ولعلنا نأخذ بما اقترح فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الثمانينات من أن تتقدم كل دولة بما لديها من فائض سلعى لمبادلته. وهكذا طرحت أيضا فكرة المقايضة ولكنها لم تفلح عندنا نحن العرب مع أنها تشكل ٣٠٪ من حجم التجارة العالمية، ومع أن لدينا الكثير مما يمكن أن يقايض به بعضنا بعضا.

ربما يبقى أن أذكر أن المرء ليدهش عندما يطلع على قائمة السلع التى اتفقت الدول العربية على تحريرها. فهى تضم أنابيب بلاستيك، ومحاقن من البلاستيك، وأنابيب فخارية لأغراض الصرف

الصحى، وألياف. ولقد اختلف المفاوضون حولها ثم عادوا فأضافوا اليها منتجات بلاستيكية أخرى. ولكنهم عادوا فاختلفوا حول مكونات هذه السلع، ونسبة المكون العربى فيها، وشهادة المنشأ التى لم يتقرر العمل بها بعد.ولقد كانت هذه الأمور تستوقفنا دائما.

بدر همام

أود أن أعلق تعليقا عابراً على ماورد ذكره خاصا بالتنازل عن جزء من القرار السيادى للدولة لصالح قرار جماعى اقليمى أو دولى. فهذه القضية شديدة الخطر فى النظام العربى بأكمله، على أرضيته السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية. وماتزال جامعة الدول العربية، منذ وضع مثياقها، تعمل وفق قاعدة الاجماع. والاجماع أمر يتحول الى حق نقض على القرار العربى بيد كل عضو من أعضائها. وهو مايعنى عودة الى ممارسة السيادة المنفردة للدولة فى القانون الدولى، تعليها على القرار الجماعى الذى شاركت هى فى صنعه. وماتزال هذه القضية قضية محورية فى اصلاح أرضية العمل العربى المشترك. وماتزال سيفا بيد أى دولة تهوى به على رقبة هذا العمل وقتما تشاء لسبب أو لآخر، ولامعقب عليها فيما تذهب اليه، كما أنها لاتسأل عن تبرير لما تفعله. فقضية السيادة ومايقترن بها من نكوص الدولة عما تلتزم به ، حتى فى أشد الأمور خطورة، من شأنه أن يهدم العمل العربى المشترك من أساسه. ولعل آخر مايمكن ذكره فى هذا الصدد، بعيدا عن المجال الاقتصادى الذى لاتحصى أمثلته، ماجرى داخل جامعة الدول العربية من اتفاق على عدم التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة الكيماوية، اذ لم تمض أشهر معدودات حتى انفرط عقد هذا الجمع ومضى البعض على طريق من شأنه أن يهدم الأمن القومى العربى من أساسه وأن يقضى على فاعليته فى ظل البرنامج النووى الاسرائيلى،...، الخ. وان كان ذلك يحدث فيما يتعلق بمثل هذه القضايا المصيرية، فلا عجب أن نرى السيادة، التى تنطوى على مفردات نعبر عنها بالقرار السيادى، تأتى على الكثير مما نصل إليه من قرارات تتعلق بالاقتصاد أو بالسياسة.

حسن ابراهيم

هناك الآن عنصر جديد على ساحة العمل الاقتصادى العربى المشترك هو بروز واتساع دور القطاع الخاص بالقياس الى ما كان عليه من قبل. ويترتب على ذلك أننا لابد من أن نطور أساليب

العمل فى المرحلة القادمة بما يتسق مع الانتقال من الاعتماد على القطاع العام الى الاعتماد على القطاع الخاص فى تحقيق العمل الاقتصادى العربى المشترك. ففى مقابل مشاريع القطاع العام التى قامت فى الماضى، نحاول الآن أن ننشئ شركتين أو ثلاث شركات قطاع خاص فى مجالات التعليب والتغليف والنقل. وانتماء هذه الشركات الى القطاع الخاص يناسب الواقع. واذا نجحت فى تحقيق الأهداف المحددة لها سيجرى التوسع فى انشائها فى المستقبل. وسوف يكون هناك، جنبا الى جنب، قطاع عام وقطاع خاص عربيان يعملان معا. ونأمل أن يسود مناخ ملائم لتفعيل وتطوير ما هو قائم من مؤسسات وآليات العمل الاقتصادى العربى المشترك بما يمكن من تحقيق أهدافه.

يرتبط بتنامى دور القطاع الخاص فى العمل الاقتصادى العربى المشترك امكانية أن تلعب الاتحادات دورا مؤثرا فى العمل الاقتصادى العربى المشترك. لأن دخول القطاع الخاص فى الاتحادات يزيد من قدرتها وفاعليتها، أو أن هذا هو على الأقل، مانرجوه.

محمود عبد الحى

أنا لدى قدر من التفاؤل بأن تنشيط دور القطاع الخاص فى مصر وفى المنطقة العربية، بصفة عامة، من شأنه أن يتيح للعمل الاقتصادى العربى المشترك فرصا أفضل بكثير مما كان متاحا له من خلال الأطر والاتفاقيات المختلفة السابقة، وبصفة خاصة، مع ماكان سائدا من تباين فى الفلسفات والنظم الاقتصادية.

حسن ابراهيم

فى اعتقادى أنه يجب علينا أن ننظر الى كل من التعاون الاقليمى والتعاون الدولى فى مجال الاقتصاد من منظور مصلحتنا نحن العرب. لابد من أن يكون للعالم العربى خصوصياته دون أن ينعزل عن محيطه أو غير محيطه. فهو مثل غيره لايستطيع أن يعيش فى عزلة. ولكن كيف يمكن للعرب أن يتعاونوا مع الآخرين على نحو يضمن تحقيق المصلحة العربية الجماعية وليست مصلحة بعض العرب فرادى على النحو الذى يرمى اليه أو يريده الطرف الآخر؟ فهذا الطرف الآخر يريد ويسعى الى ان يتعامل مع أقطار الأمة العربية فرادى وليس فى اطار جماعى يجمعهم. ومن ثم فان علينا أن نعمل على تنسيق وتوحيد مواقفنا فى موقف موحد من خلال تجمعنا العربى. وهذا التجمع

لابد من أن يقوم على فكر. وهناك تطلعات إلى وآمال فى أن تكون منطقة التجارة الحرة هى الأساس الذى يقوم عليه هذا التجمع أو التكتل العربى.

فيما يتعلق بتعاون اقليمى يشمل غير العرب، ربما يسأل البعض:" كيف نتعامل فى اطار تعاون اقليمى لايستهدف فى ذاته تحقيق التنمية العربية أو التنمية الاقتصادية العربية. ناهيك عن أنه وافد على المنطقة العربية من خارجها وليس ناشئا من داخلها؟ واجابتى على هذا السؤال أن هذا أمر فرضت معطياته. دعونا نأخذ موضوع السلام واتفاقيات السلام التى طرحت موضوع التعاون الاقليمى. اننا لانستطيع أن نرفض هذا التعاون، حتى لو أردنا، لأنه يرتبط بحالة صراع فى المنطقة وبصراع دولى. ومن ثم فلابد من أن نتعامل معه. ولكن لابد أيضا من أن يقوم هذا التعامل على أسس تضمن نجاحه. ونحن نقرأ عن هذا الموضوع فى الصحف بدءاً بما طرحه سيادة الرئيس فيما يتعلق بخلق مناخ ملائم لانجاح المؤتمر (المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا). ان المؤتمر قد ينعقد ولكن المهم هو أن ينجح. ولكن كيف ينجح؟ ان النجاح يتحقق بخلق المناخ الملائم. وكل منا قرأ فى الصحف على مدى الأيام الثلاثة الأخيرة اجابات على هذا السؤال لأن هذا المؤتمر هو موضوع الساعة .وبالأمس سألنى أحد الأشخاص: هل هذا المؤتمر لصالح العرب أم لصالح اسرائيل؟ وكانت اجابتى أنه لصالح اسرائيل، لأنه جاء نتيجة لعملية السلام واتفاقيات السلام، وفى اعتقادى أن المعنى باتفاقيات السلام هو بالدرجة الأولى اسرائيل، لأنها دخيلة وتريد أن تصل الى وضع يحقق لها السلام والاستقرار.أما نحن فمقيمون ومستقرون فى بلادنا بغض النظر عن النواحى السياسية، والذى يجلس فى بيته لايسأل عما هو بخارجه. فاسرائيل لديها مشاكل كما أن لدينا نحن أيضا مشاكل ولكننا نعيش فى بلادنا وفى ظل دولنا، ولذلك فليس لدينا ما لديهم من مشاكل ومن خوف. ولكن لن تكون اسرائيل هى المستفيدة اذا عولج الموضوع، عربيا، على نحو جماعى. ومع أن السلام يستفيد منه الجميع فانى أعتقد أن اسرائيل ستستفيد أكثر.ومع ذلك يجب علينا، ما دمنا معنيين بالموضوع، أن نعمل من أجل المحافظة على حقوقنا، وأن نطور الموضوع بما يجعل لنا فيه فائدة ومصلحة.

ان التعاون الاقليمى أمر ناجم عن ظروف ومعطيات خارجة عن ارادتنا وعن تخطيطنا، ولكنها مطروحة ولابد من التعامل معها.

وأخيرا يأتى التعاون الدولى بما يطرحه على ساحة العمل الاقتصادى العربى من طروحات العولمة وتحرير التجارة الدولية واتفاقيات الجات، التى أسفرت عنها جولة أوروجواى، وانشاء منظمة التجارة العالمية. وهذه كلها أمور تواجه العمل الاقتصادى العربى المشترك، فكيف يمكن التعامل معها ؟

يمكن تقديم اجابات متعددة لهذا السؤال، إلا أنه تبقى هناك، فى جميع الأحوال، نقطة جوهرية، هى أن لدينا اتفاقيات ومعاهدات ومؤسسة اسمها جامعة الدول العربية، تنبثق عنها منظمات ومؤسسات متعددة. وكل ذلك، مجتمعا، يمثل الآليات والقاعدة التى يمكن على أساسها الاجابة على السؤال عن الكيفية التى نتعامل بها مع المعطيات سالفة الذكر، مع عدم اغفال أمر رئيسى وهام، وهو خصوصية الاقتصاد العربى والتنمية العربية التى تقتضى منا دائما التخطيط الصحيح والسليم لتحقيق التنمية المنشودة لصالح الوطن العربى.

محمود عبد الحى صلاح

ان مايثار حول المؤتمر الاقتصادى، أو الاطار الاقليمى والاطار الدولى للتعاون المطروحين الآن، يعنى أننا وصلنا الى وضع تتنازعنا فيه عدة اتجاهات. ولأن آفتنا، الى حد كبير، فى مثقفينا، فاننا نجد كتابات مختلفة عما يسمى الشرق أوسطية. والشرق الأوسط مفهوم نشأ فى احضان نزعة الهيمنة الاستعمارية على المنطقة العربية، حتى قبل الخلافة العثمانية ثم بواسطتها. ويذهب بعض المثقفين الى مد مفهوم الشرق الأوسط جغرافيا ليضم دول حوض البحر الأبيض المتوسط الأوروبية مع الالحاح على الايحاء بما يمكن وصفه بالتصورات والأحلام الوردية حول مايدعى أن الشرق أوسطية تحمله من خير لنا. وبدون اغراق فى التفاصيل فاننى أرى أننا ما لم نفلح فى تحقيق التعاون مع بعضنا البعض فمن المؤكد أننا لن نفلح على الاطلاق فى تحقيق تعاون جاد وفعال مع الآخرين.

ان كل المشروعات المطروحة التى تمثل نوعا من الضغط الدولى علينا، أو قل تعبيرا عن الاتجاه الدولى الغالب، انما تعكس تخطيطا لتحقيق المزيد من تجزئة وتفتيت العالم العربى شئنا أم أبينا .فأنا لا أتصور أن يكون لدينا اتفاق مشاركة مع أوروبا واتفاق مشاركة مع أمريكا ونستطيع فى نفس الوقت أن نحقق عملا اقتصاديا عربيا مشتركا يتسم بالفاعلية. لأن كل اتفاق يفرض التزامات ويفرض قيودا. هناك قواعد المنشأ التى تفرض اطارا جمركيا عاما أو معاملة جمركية

معينة بين الدول التى تضمها المشاركة. وفى تصورى أن حرية حركتنا ستتقلص أكثر، وأن القيود علينا ستكون أشد، كلما دخلنا فى اتفاق جديد.

ان مايهمنى، وأنا أتحدث عن العمل الاقتصادى العربى المشترك، هو التأكيد على ضرورة أن تقوم أية مشروعات مطروحة للتعاون الاقتصادى، على المستوى الاقليمى الشرق أوسطى أو المتوسطى، على نواة عربية بالدرجة الأولى. ولابد لنا من أن نسعى الى تحقيق ذلك. وما لم نفلح فى تحقيقه فلا بد من أن نعمل على تجميد هذه المشروعات، لأن الأعضاء المؤسسين لأى اتفاق للتعاون الاقليمى تكون لهم دائما القدرة على التحكم فى مسارات هذا التعاون فى الحاضر وفى المستقبل. والسوق الأوروبية المشتركة تقدم لنا خير مثال لذلك. فعندما نعود الى اتفاقيتها الأولى الموقعة فى روما فى عام ١٩٥٧، والى ما أدخل عليها من تعديلات بعد ذلك خاصا بالوحدة الأوروبية وبالوحدة النقدية، نجد أن البصمات الأولى للأعضاء الستة المؤسسين ماتزال قائمة وماتزال تحكم انضمام أو التحاق أى دول أخرى الى السوق.

لذلك أرى أنه لابد من أن تكون نواة أى تجمع فى منطقتنا نواة عربية أيا كان مستوى هذا التجمع. ولاينبغى أن نسعى الى اقامة سوق شرق أوسطية لاتكون نواتها عربية. ولعل مما يؤسف له بشدة أنه منذ بدأ الحديث عن السلام وعن الصلح والتعايش مع اسرائيل راح بعض الأقطار العربية يهرول الى ربط نفسه بالمركز، اعتقادا منه أن فى هذا الربط طوق نجاته، واسرائيل تعتبر نفسها هذا المركز. واننى لأحمد الله على نجاح حزب الليكود فى الانتخابات لأنه أسقط الأقنعة من على وجه اسرائيل وكشف حقيقتها أمام العالم. وعلى أية حال فليس هناك اختلاف، ولا خلاف، حقيقى بين حزب الليكود وحزب العمل فى نظرتهم الى العالم العربى وفى نواياهم وتوجهاتهم الحقيقية حياله. وهذا يذكرنى بما ثار من اختلاف فى وجهات النظر بين الاسرائيليين ومن يؤيدونهم ازاء اتفاق كامب ديفيد، حتى لقد بدا للعيان ان هناك مجموعات تضغط لكى يعجل بيجين بتوقيع الاتفاق مع الرئيس السادات، بينما تضغط مجموعات أخرى من أجل عرقلته. وفى النهاية كانت مصلحة اسرائيل هى التى تحركهم جميعا على اختلاف رؤاهم وتباينها. فثمة من يرى أن الهيمنة الاقتصادية أهم كثيرا من التمسك بالأرض والسيطرة عليها، بينما يقدم آخرون، من الأصوليين ، التمسك بالأرض والسيطرة عليها على الهيمنة الاقتصادية.

سليمان المنذرى

الدعوة الى الشرق أوسطية هى أحد التحديات الجديدة الوافدة على الساحة الاقتصادية العربية، والدولية أيضا، الى جانب انشاء منظمة التجارة العالمية، واتفاقات الجات الأخيرة، وهيمنة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على مقدرات الاقتصاد العالمى، وبصفة خاصة على اقتصادات الدول النامية .ولقد خلقت هذه التحديات وضعا جديدا لاتملك هذه الدول الا أن تتعامل معه، من منطلق الحفاظ على مصالحها القطرية، بالعمل الجماعى المشترك من أجل تخفيف حدة آثارها الضارة،ما لم يكن الفكاك من إسارها ممكنا.

احمد حسن ابراهيم

لدى بضع ملاحظات سريعة أبدأها بالتأكيد على أهمية البدء عربيا فى الانطلاق الى آفاق التعاون الاقليمى أو الدولى، اذا كانت لنا حاجة بأى منهما. لابد من أن نبدأ عربيا ثم ننظر معا كعرب مجتمعين فيما تكون عليه خطواتنا التالية.

ملاحظتى الثانية، أننا مقبلون على قرن جديد من الزمان، بينما تشهد السنوات الأخيرة من عمر القرن الحالى مؤتمرات قمة اقتصادية اقليمية، فى الدار البيضاء ومن بعدها عمان ثم القاهرة، ومؤتمرات اقتصادية دولية تعقد هنا وهناك، لبحث مستقبل التعاون الاقتصادى، أو العمل الاقتصادى المشترك، فى المنطقة العربية، فى اطار يتجاوز الحدود القومية للأمة العربية. وفى اعتقادى أن مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك، بل ومستقبل الأمة العربية بصفة عامة، يستحق أن يعقد له مؤتمر قمة اقتصادية عربية تتركز أعماله على أبعاد العمل الاقتصادى العربى المشترك، وتطرح امامه دراسات تقييمية للماضى وخطط عمل للمستقبل، ويتيح اتخاذ القرارات، المتعلقة بهذه الخطط وذاك العمل، على أعلى مستويات اتخاذ القرار فى الوطن العربى، مما يربط الارادة السياسية العربية بالعمل الاقتصادى العربى، ويكفل الى حد بعيد تنفيذ مايتخذ من قرارات فى شأن العمل الاقتصادى العربى المشترك.

أنتقل الى الملاحظة الثالثة وهى خاصة بالشرق الأوسط.أنا لا أريد الدخول فى مفاهيم، اذ لايعنينى فى المقام الأول تعريف أو تحديد مفهوم الشرق الأوسط ولاتعريف أو تعيين حدوده .ومن

ثم فاننى سأركز حديثى على جوانب اجرائية تطبيقية تماما، ان الكلام عن الشرق الاوسط بمفهومه التكاملى، أى السوق الشرق أوسطية، يجزئ الوطن العربى الى أجزاء، يستبعد بعضها من "جنة الشرق أوسطية الموعودة"، ويحل محلها دولا غير عربية. ويبرر البعض هذا الاحلال وذاك الاستبعاد بادعاء انهما يتيحان امكانيات لنجاح السوق الشرق أوسطية استنادا الى أمور، من بينها ماهو قائم فى الوقت الراهن من خلافات عربية - عربية . وردى على هؤلاء هو أنه اذا كانت هناك خلافات عربية - عربية يمكن أن تعيق العمل الاقتصادى العربى المشترك الى حين، فهناك فى الاطار المقترح حتى الآن للشرق أوسطية ما هو أقوى وأشد من الخلافات العربية - العربية. هناك ثلاث دول غير عربية، بين الدول الرئيسية المرشحة للسوق الشرق أوسطية، لاتقوم بينها وبين العرب مجرد خلافات فحسب وانما عداءات تاريخية متأصلة. فبعض هذه الدول قام على انتهاك ونهب حق عربى بنسبة مائة فى المائة (اسرائيل)،وبعضها استولى، ومايزال ،على أرض عربية. فتركيا استولت، وماتزال، على لواء الاسكندرون العربى السورى، وتهدد شمال العراق العربى. وايران استولت وماتزال على أرض عربية من الامارات العربية المتحدة هى جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى. وما أود أن اخلص اليه من ذلك هو التأكيد على أن عوامل التوحد العربى أكثر بكثير من عوامل التمزق العربى أو التجزؤ العربى ومن عوامل توحد العرب مع غير العرب. وهو ماينبغى أن يكون واضحا لنا ولغيرنا، وأن نضعه دائما فى اعتبارنا.

فيما يختص بما يدعى من مزايا تعود على العرب من التكامل الاقتصادى مع غيرهم، كان لى حظ أن أعد بحثا عن التكامل الزراعى الشرق أوسطى. وربما أكون قد انتهجت فى اعداده منهج الباحثين الاسرائيليين ومن يؤيدون دعوتهم الى الشرق أوسطية. وكانت النتيجة العامة التى انتهى اليها البحث هى أن محصلة هذا التكامل ستكون خسرانا مبينا، فى مجال التنمية الزراعية على الأقل، لنا نحن العرب، وكل العرب .ليست لنا نحن العرب أى مصلحة فى التكامل الزراعى الشرق أوسطى، على حين أن لنا جميعا كعرب مصالح متبادلة مؤكدة من خلال التكامل الزراعى العربى.

يبقى أنه قد آن الآوان لأن نبرأ ونتخلص من احدى آفاتنا العربية،وهى آفة وضع اتفاقيات عربية وعدم التوقيع عليها. والأمثلة على ذلك كثيرة، وبصفة خاصة فى مجال العمل، اذ أن هناك قائمة طويلة من الاتفاقيات فى اطار منظمة العمل العربية لم يوقع عليها من الدول أو الأقطار

العربية سوى الدول أو الأقطار ذات المصلحة الخاصة المباشرة فى تنفيذها، ومن ثم فان هذه الاتفاقيات لاتخرج الى حيز التنفيذ.

محمد سمير مصطفى

لا أتصور أن انشاء منطقة تجارة حرة عربية واتحاد جمركى عربى من شأنه أن يضمن للمنطقة العربية تحقيق نفس النتائج التى تحققت فى القارة الأوروبية. فأوروبا دخلت تجربة الوحدة الاقتصادية والسياسية بعد أن طحنتها الحرب، فآمنت بأنه لابد من أن ترتفع فوق خلافاتها السياسية وتبايناتها العرقية والتقنية، وأدركت أن هناك مصالح مشتركة لدولها تجب الطموحات السياسية وتعلو على صيانة الهوية. ومن ثم كان لدى أوروبا اقتناع كامل بأن ترتفع الى مستوى الهدف الذى عملت منذ البداية على تحقيقه.

أوروبا تتمتع الآن باكتفاء ذاتى فى كثير من السلع الغذائية. هناك أهرامات من الزبد ومن الخضر ومن الفاكهة ومن الحبوب، وأنهار من اللبن. وهنا فى المقابل انكشاف غذائى عربى. نسبة التجارة الأوروبية البينية مرتفعة، بينما نسبة التجارة العربية البينية متدنية كما اشار بعض الزملاء. ويصاحب الانكشاف الغذائى العربى غياب تقسيم عربى للعمل، بينما حدد كل من دول السوق الأوروبية المشتركة ودول الكوميكون (سابقا) لنفسه من البداية تقسيما خاصا للعمل يقوم على التخصص فى أنماط من الانتاج السلعى وفي انتاج سلع. وهو مالم يضعه العرب نصب أعينهم من البداية، مما أدى فى نهاية الأمر الى تشابه الهياكل الصناعية وتشابه الانتاج السلعى للدول العربية. وترتب على ذلك بالتالى آثار ضارة، اقتصاديا واجتماعيا، للبلدان العربية. ومن أمثلتها ماتفضل بالاشارة اليه الدكتور سليمان المنذرى والدكتور احمد خاصا بتفضيل استيراد العمل الآسيوى الرخيص وماترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية ضارة بالبلدان المضيفة، ناهيك عن تشويه تركيبتها السكانية.

لقد استطاعت أوروبا أيضا أن تحل المشاكل الاثنية والعرقية والدينية فيها، بينما نتنفس نحن الآن صراعات كثيرة، منها على سبيل المثال الصراعات بين السنة والشيعة التى تتفجر بين حين وآخر.

ان بعض الدول غير العربية، حتى اسرائيل، لاتضع قيودا على استيراد العمل العربى، على الرغم من أن اسرائيل اعلنت مرارا أن رفع القيود عن استيراد العمالة من شأنه أن يغرق الأسواق الاسرائيلية بالعمالة المصرية .وعلى جانبنا تتصاعد الآن بعض الأصوات بالتحذير من أن اسرائيل تخترق كثيرا من العمال المصريين. ومن شأن هذا القول أن يدفع كثيرا من السلطات المصرية الى أن تعمل على الحد من هجرة العمالة المصرية الى اسرائيل، مع أنه يفتقر الى سند موضوعى. لأنه لو جاز لنا أن نصدر ٢٠٠ ألف عامل مصرى الى الأسواق الاسرائيلية، ونجحت اسرائيل فى اختراق ١٠٠ عامل منهم وتجنيدهم للعمل لحسابها، فان هذا السيل من العمالة المصرية يمكن أن يؤثر فى النهاية على هياكل العمالة داخل اسرائيل.

يبقى لى أن أضيف فى هذا الصدد أننى أتصور أن أوروبا نجحت الى حد بعيد فى أن تتسيد المنطقة العربية، اذ استطاعت أن تصل الى منابع النفط وأن تتسيدها، بوصولها الى مضيق هرمز ولعبها بالنار فى بوغاز باب المندب، عن طريق إريتريا. ناهيك عن أن انكشاف المنطقة العربية غذائيا من شأنه أن يمكن أوروبا وأمريكا الشمالية من أن ترفعا سلاح الغذاء فى مواجهة سلاح النفط،اذا كان مايزال هناك الآن مايمكن تسميته سلاح النفط، بعد أن تم تحييده الى حد بعيد. فالمنطقة أغلقت من مضايقها الاستراتيجية (مضيق هرمز وبوغاز باب المندب) وبات سلاح النفط علينا وليس لنا، مثله مثل سلاح الغذاء الذى كانت أوروبا ترفعه فى مواجهة سلاح النفط.

اننى مازلت شديد الايمان بالعمل العربى المشترك، لا لأننى من الجيل الذى غنى أنشودة الوحدة العربية مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ولكن لأنى أومن أن المنطقة العربية قادت الحضارة والتقدم الانسانيين على امتداد ألفى سنة، وأن الخمسمائة سنة التى مضت منذ الغزو العثمانى حتى الآن لاتبرر تصور أن الظلام قد حل بالمنطقة العربية، وأن العرب فقدوا فرصتهم الأخيرة بتبديد موارد النفط، ناهيك عن الانقلاب المضاد على موارد النفط. اننى أومن أن تجربة العمل العربى المشترك ماتزال واعدة على الرغم مما اكتنفها من فشل ومن اخفاق.

ولكن ماهى اذن الأوراق المضيئة فى تجربة العمل العربى المشترك؟ وما هى الأدلة التى تسند الايمان العقلانى بأن تجربة العمل العربى المشترك ماتزال قادرة على أن تحقق نجاحا ؟

اننى أتصور أن محصلة العمل العربى المشترك لم تكن صفرا، وأن الموارد العربية شديدة

الثراء.ولقد استطاع كثير من البلدان العربية أن يرتقى بهياكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الى مدى بعيد، ومن ثم بات حصادها واعدا جدا. والأدلة على ذلك كثيرة ومنها ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى، والنشاط العمرانى المزدهر، والهياكل الأساسية المتقدمة التى لاتقل بحال من الأحوال عما أنتجته أوروبا. هذا على صعيد القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للعمل العربى المشترك.

وفى المقابل فاننى أتصور أنه مايزال هناك على الصعيد السياسى الكثير من الخوف، والكثير مما يمكن أن يشى بالشخصية العربية مثل حب الزعامة، وحب السيطرة، والنظرة الذكورية، ومسألة الأخ الكبير والأب الأكبر. ولقد تخلت مصر عن هذه النظرة فلم تعد ترى فى نفسها الأخ الأكبر ولا زعيم القبيلة، وانما ترى أنها شريك متساو ومتعاون مع كل الأشقاء العرب. ومن ثم فاننى أتصور أنه قد أمكن ازالة كثير من الركام الذى رزح على صدر الحياة السياسية العربية ردحا من الزمن، وباتت النفوس أكثر رضى.

يبقى أخيرا أنه من الضرورى أن ترتبط مشروعات العمل الاقتصادى العربى المشترك بمصالح الجماهير، وأنه كلما زاد نصيب العمالة العربية فى المشروعات العربية المشتركة، باتت هذه الجماهير أكثر حرصا على العمل العربى المشترك واستعدادا للدفاع عنه.

سليمان المنذرى

لفت نظرى فى مداخلة الاخ العزيز الدكتور سمير مصطفى، أو هكذا فهمت منها، أنه لايمانع فى تدفق العمالة المصرية الى اسرائيل. وأنا لدى تحفظ على ذلك ليس فقط لأننى ضد التطبيع، وهو أمر أعتز به، ولكن لأن تدفق العمالة المصرية أو غيرها الى اسرائيل سيؤثر بالضرورة على العمالة الفلسطينية التى تعانى من بطالة واسعة ومن مشاكل اقتصادية حادة. فاسرائيل عندما تغلق الحدود فى وجه العمالة الفلسطينية تسعى إلى الاستعاضة عنها بعمالة قد تكون آسيوية وقد تكون مصرية. ولقد سعت اسرائيل بالفعل الى احلال عمالة مصرية محل العمالة الفلسطينية. ومن هنا تأتى أهمية أن يكون صاحب القرار السياسى واعيا لأبعاد هذه المسألة، وهو ما اعتقد أنه متوفر، بحيث يعمل على تقليل حجم العمالة المصرية التى يمكن أن تنتقل الى اسرائيل. وأنا أعتبر أن قرارا يتخذ فى هذا الاتجاه سيكون قرارا صائبا، وأرجو أن يتخذ، لأن تدفق العمالة المصرية على اسرائيل

باعداد كبيرة يمكنها من أن تمارس مزيدا من الضغوط ومن التجويع ضد الفلسطينين ومن أن تماطل فى الوفاء بتعهداتها، ان لم تتنكر لها تماما. ونحن جميعا نعلم أن التهديد بحصار الفلسطينين قائم ومستمر، وأنه ينفذ بين حين وآخر،ردا على عمل فردى، أو على عمل مشروع يقوم به مواطن فلسطينى يرى أرضه محتلة وحقوقه مسلوبة، ويرى نفسه مهمشا فى وطنه.

محمد سمير مصطفى

أشكر الدكتور سليمان على توضيحه وسوف أراجع أفكارى فى ضوء هذا التوضيح.

بدر همام

أشار الأخ الدكتور سمير مصطفى الى سيطرة أوروبا على منابع النفط فى الجزيرة العربية. وحقيقة الأمر أن الشركات التى تمارس السيطرة على هذا النفط تكاد تكون شركات شبه أمريكية، وحتى الشركات الأوروبية المسجلة فى أوروبا وراءها شركات أمريكية. واذا أخذنا، على سبيل المثال، قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الخاص بالنفط مقابل الغذاء سنجد أن الشركة التى تستعد لتسويق حوالى ٧٠٪ من البترول العراقى المسموح بتصديره شركة سويدية، الا أن من ورائها الشركات الأمريكية التى تعمل خلف واجهات غير أمريكية. فهذه الشركات مستمرة فى ممارسة الدور التقليدى الذى عرفناه. فالأيدى ماتزال هى ذات الأيدى، والأصابع لم تتبدل، وان كانت القفازات والألوان والنسيج قد تغيرت.

يبقى أن امريكا هى التى ترى فى السيطرة على مراكز البترول الحالية وعلى رصيده المستقبلى السبيل الى تحقيق تفوقها فى مواجهة عوامل وقوى التنافس الضارية من أوروبا واليابان. فالقضية اذن هى قضية التنافس المحموم بين امريكا والكتل الاقتصادية الكبرى الأخرى والدور الذى يمكن للبترول أن يلعبه فى هذا التنافس.

محمود عبد الحى صلاح

لانستطيع أن نقول إن تجربة الوحدة الاقتصادية الأوروبية يجب أن تتكرر عندنا، أو أنه لابد من السعى لاقتباسها حرفيا. ومع ذلك فمن الممكن بالتأكيد الاستفادة منها لأن بها الكثير من العناصر الايجابية على الرغم مما كان بين الدول الأوروبية من حساسيات. ولعل أول هذه العناصر

الايجابية هو النهج الديمقراطى الذى لاتخطئه عين .فعندما نتابع هذه التجربة، بدءا من الاتفاق المنشىء لمجمع الفحم والصلب ومرورا باتفاقية انشاء السوق الأوروبية المشتركة حتى أخر اتفاقاتها وهو اتفاق الوحدة النقدية الأوروبية، ومايتلوها من تفكير فى اعلان الوحدة الأوروبية، نلمس أنه على الرغم من التفاوتات بين الدول المنشئة للسوق الأوروبية، من حيث القوة الاقتصادية ومن حيث عدد السكان، فان لها جميعا حقوقا شبه متكافئة.

من الأمور الهامة فى تجربة الوحدة الاقتصادية الأوروبية أن قاعدة الاجماع فى اتخاذ القرارات قليلا ما تطبق بها . وفى حالة اتخاذ قرارات بالأغلبية يكون للدول التى ترى أنها ستضار منها أن تعلن ذلك وأن تبين أوجه الضرر الذى سيلحق بها، ويكون على الدول الأخرى أن تسعى إلى مساعدتها على تلافى الضرر، إلى أن يمكن التوصل إلى أسلوب أو منهج عملى لمساعدة الدول التى سيقع عليها ضرر، يضمن فى القرارات ويكون له نوع من الفاعلية .

وأنا أتساءل هنا: لماذا لاتمارس جامعة الدول العربية مثل هذا النهج وتتخلى عن قاعدة الاجماع؟ فالاجماع كما قال سيادة السفير يعنى التمسك بالسيادة الفردية أو السيادة القطرية لكل دولة .ويمكننا أن نفكر فى أسلوب آخر، من قبيل أن تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة، على أن يكون للدول التى ترى أنه سيقع عليها ضرر من جراء تنفيذها أن تتحفظ عليها، وأن تعلن ماتتوقع أن تعانيه من مشاكل بسبب تنفيذها، وأن يكون على الجميع أن يسعى الى مساعدتها فى حل هذه المشاكل.

لا أريد أن أترك الحديث عن تجربة السوق الأوروبية المشتركة قبل أن أكرر رأيا سبق لى أن عبرت عنه فى مناسبات أخرى. هذا الرأى يتصل بما تروج له اسرائيل، فى سياق حديثها عن التعاون الاقليمى فى الوقت الحالى، من حيث إن " التعاون الاقليمى يؤدى الى تهدئة المخاوف والى اقامة السلام لانه طريق عملى الى السلام". وهذا فى الواقع قول حق يراد به باطل بالنظر الى السياق الذى يرد فيه. فلا أحد ينكر أن التعاون الاقتصادى أساس لبناء السلام. ولكننا اذا نظرنا الى تجربة السوق الأوروبية المشتركة فسنجد أن القوة العدوانية هزمت عسكريا، وأضع عشرات الخطوط تحت هزمت عسكريا، ومع ذلك عوملت على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وفى منطقتنا ماتزال قوة العدوان الرئيسية تتمادى فى غطرستها وفى اصرارها على خرق القوانين الدولية وعلى الاحتفاظ

لنفسها بتفوق عسكرى على كافة الدول العربية مجتمعة وبما تملكه من أسلحة الدمار الشامل .ومع ذلك كله تدعو الى اقامة تعاون اقتصادى باعتباره سبيلا الى تحقيق وصيانة السلام، وهذا أمر لا أوافق عليه على الاطلاق.

إن لدى هاجسا قد يصدق وقد لايصدق، وقد يكون معقولا فى ضوء اعتبارات لا محل لذكرها الآن .ومع ذلك فانه جدير فى كافة الأحوال بأن يتناوله بالبحث والدراسة أساتذتنا وعلماؤنا المتخصصون فى العلوم السياسية. ويتمثل هذا الهاجس فى أن اسرائيل ما ان تتحقق وتستقر لها السيطرة على المنطقة العربية الا وستسعى فى المستقبل الى اقحامنا فى حروب ومواجهات مع الدول الأوروبية، وربما مع الولايات المتحدة الأمريكية. لأن عقدة الانتقام وعقدة الاحساس بالاضطهاد لدى اليهود تجاه الأوروبيين ليستا أقل منهما تجاهنا. فالأوروبيون أساءوا اليهم أكثر من أى جماعة أخرى.ولعل ذلك يتأكد من خلال مايمارسونه من مطاردات للمثقفين وللساسة الأوروبيين لمجرد انهم يرفضون ما روج ويروج له اليهود من احاديث عن أفران الغاز ومن بيانات عن عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية من اليهود. وهذا أمر جدير فى رأيى بالبحث والدراسة.

ماهى اذن توجهات اسرائيل؟ انها تعد سيناريوهات افتراضية لتنفيذها فى حالة ما اذا استتب لها الأمر ونجحت فى تحقيق ماتصبو اليه من أن تكون العقل المفكر لهذه المنطقة ومركز التوجيه فيها. ومن بين هذه السيناريوهات مايتعلق بالكيفية التى ستتعامل بها مع التكتلات والدول الأخرى فى المنطقة. ومن هنا فان الاستدلال بتجربة السوق الأوروبية المشتركة على أن التعاون الاقتصادى الذى تكون فيه اسرائيل طرفا مؤسسا من شأنه أن يدعم السلام استدلال فى غير محله .لأنه لابد لقوة العدوان من أن تثبت أنها تحولت الى قوة ساعيةإلى السلام حقا، وأنها تتبنى بالفعل احلال التنافس، أو قل حتى الصراع،الاقتصادى والثقافى محل الصراع المسلح. وهذا يقتضى منها ان تلتزم وتوفى بتعهدات لا أعتقد أنها جادة فى التمسك بها الآن.

الحديث عن نموذج مستقل للتنمية بالاعتماد على الذات على النحو الذى أكد عليه مؤتمر القمة العربية فى عمان عام١٩٨٠، وهو شىء ممتاز أرجو الله أن يهدينا الى الطريق السليم اليه، يقتضى منا أن نحدد بحسم ووضوح تامين ماهى هويتنا الثقافية؟ وماهى هويتنا القومية؟ وما هو انتماؤنا؟ ان لدينا من المثقفين من يروج للكونية ويدين من يتمسك باتجاهات ثقافية تمس المنطقة

بالتخلف. وفى رأيى أن الكونية لاينبغى أن تحول دون أن تكون لنا قوتنا الذاتية فى المنطقة بما يمكننا من اختراق الاقليمية وتجاوزها الى الكونية أو إلى الاطار العالمى الذى يتحدثون عنه.

ولكن عن أى نموذج للتنمية المستقلة المعتمدة على الذات نتحدث؟ هل نتحدث عن نموذج مستمد من ثقافتنا ومن قيمنا الاسلامية، أم عن نموذج تابع للنموذج الغربى، رأسماليا كان أو اشتراكيا؟ فعلى سبيل المثال ما هو اطار العدالة الاجتماعية التى نريدها فى العالم العربى؟ هل هو اطار اشتراكى أم اطار رأسمالى اجتماعى أم اطار اسلامى؟ من الواضح لى أن الاطار الاسلامى هو الذى ينسجم مع جذور الثقافة العربية، وهو عنصر أصيل فى تكوين العقلية العربية شئنا أم أبينا، اختلفت سلوكياتنا وحركتنا معه أم اتفقت. ومن الواضح لى أيضا أننا مطالبون بتأصيل هذا العنصر وتفعيله على نحو يتفق مع روح العصر، وبألا نترك أمره لاتجاهات تتسم بالتطرف أو بالمزايدة أو بالسعى الى التخريب .ومن ثم فان نحن تركنا لها الأمر فانما نسلم لأعدائنا سلاحا يحطمون به هذه الأمة وهذه المنطقة وبأيدينا، ناهيك عما يمكن أن يعنيه من أننا لانسعى حقا الى حماية وجودنا ولانبحث، على نحو موضوعى، عن طريق مستقل للتنمية بالاعتماد على الذات.

عبد الفتاح ناصف

لقد استغرقت هموم العمل الاقتصادى العربى المشترك فى الماضى جزءا كبيرا من المداخلات، ومع ذلك فقد أثمرت المداخلات عددا من المقترحات يمكن أن تساعد على تحسين العمل الاقتصادى العربى المشترك فى المستقبل.

من بين هذه المقترحات أذكر، على سبيل المثال، ضرورة توفر الارادة السياسية الحقيقية والصادقة لتطوير العمل الاقتصادى العربى المشترك. وضرورة القبول بالتنازل عن جزء من القرار السيادى القطرى لصالح القرار السيادى الجماعى (القومى)العربى .وضرورة اعادة النظر فى اتخاذ القرارات وفقا لقاعدة الاجماع .ومنها أيضا ضرورة تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك بحيث لايقع ضحية لاية خلافات سياسية بين الدول العربية، ووضع ضوابط فعالة لضمان استقرار العمل الاقتصادى العربى المشترك بغض النظر عما قد ينشب بين الحين والآخر من خلافات بين بعض من الأقطار العربية.

كان الأمر الثانى الذى حظى بجانب كبير من المداخلات هو مداخل العمل الاقتصادى العربى المشترك، وطرحت بشأنها مقترحات ركزت على ضرورة الاهتمام بمداخل أخرى غير المدخل التجارى، وعلى وجه التحديد انتقال العمالة وانتقال الاستثمار، وطرحت بشأنهما مقترحات تتعلق، على سبيل المثال بما يلى:

أولا: تطوير التعاون العربى فيما يختص بانتقال العمالة، وضرورة قيامه على قواعد وأسس مناسبة تمكن من تلافى السلبيات التى برزت فى هذا المجال فى الفترة السابقة.

ثانيا: الأخذ، فى تنفيذ المشروعات العربية المشتركة، بمنهج التكامل الرأسى.

ثالثا: دمج الجماهير العربية فى العمل الاقتصادى العربى المشترك، بما يجعلها تحس به وتدرك أهميته وتشارك فيه وتدافع عنه.

رابعا: مراعاة البعد الثقافى وأخذه فى الاعتبار.

وأخيرا، وليس آخرا، انطلاق التعاون مع الدوائر الاقليمية والعالمية من منطلق عربى، بمعنى أن تكون نواة هذا التعاون عربية، ثم تمتد اقليميا ودوليا حسبما نريد، وبحسب الحاجة والمصلحة.

والآن، ما لم يكن لدى أى من حضراتكم ملاحظات أو آراء اضافية فيما يختص بالمستقبل، يمكننا أن نختم حوارنا حول واحدة من أهم قضايا الأمة العربية فى الوقت الراهن وفى كل وقت، وهى قضية العمل الاقتصادى العربى المشترك. وأود فى ختام حوارنا أن أعبر عن عظيم تقديرى لمساهمات حضراتكم فيه، وأن أتوجه بالشكر الى كل من لبى دعوتنا الى المشاركة فى الحوار حول هذا الموضوع الهام، وأتمنى أن نلتقى معا فى ندوات أخرى ان شاء الله.